

## EDITORIAL

### التفاوت المكاني لخدمات الكهرباء بين الحضر والريف بولاية الخرطوم (2012-2015)

د. أحمد سليمان مصطفى<sup>1</sup>

أ. الفاتح أحمد عبدالرحمن<sup>2</sup>

#### المستخلص

هدفت الدراسة لمعرفة أسباب تفاوت توزيع المكاني لخدمات الكهرباء بولاية الخرطوم، أتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لخدمات الكهرباء وذلك بالاستعانة بالتحليل الإحصائي لعدد ونسب المستفيدين من هذه الخدمات في القطاعين الحضري والريفي. توصلت الدراسة إلى أن هنالك عدم تكافؤ في توزيع وكفاية وكفاءة خدمات الكهرباء بين المناطق الحضرية والأرياف حيث يتمثل في تركيز هذه الخدمات في المدن وذلك بفعل السياسات التنموية الحكومية المنحازة المتمثلة في قصور في المنظور الشمولي للتنمية الخدمية بين مختلف القطاعات الحضرية والريفية بالولاية. بالإضافة إلى عدم استغلال موارد الولاية والمحليات وتوظيفها التوظيف الأمثل من خلال منظور متكامل يأخذ في الاعتبار الانسجام و العلاقة التبادلية البناءة بين الريف والحضر. هناك ضرورة للالتزام بما ورد في الدستور من حقوق المواطنة والتوزيع الأمثل للموارد وتنمية وتطوير خدمات الكهرباء الأمر الذي يتطلب رفع الكفاءة الإنتاجية واستدامة التنمية بالريف والتي تقود بدورها إلى استدامة التنمية في القطاع الحضري. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها أن يتم تخصيص جزء مقدر من ميزانية ولاية الخرطوم ولسنوات قادمة لصالح تنمية وتطوير الخدمات المختلفة بالمناطق الريفية وخاصة النائية منها، وألا تكون معالجات الإمداد لخدمات الكهرباء متجزئة (قطاع ريفي وقطاع حضري) وإنما من منظور واحد لإقليم واحد تُراعى فيه العوامل الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية.

<sup>1</sup> أستاذ مشارك - قسم الجغرافيا- كلية العلوم الإنسانية- جامعة بحري

<sup>2</sup> المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي- ولاية الخرطوم

## EDITORIAL

### 1. مقدمة

#### 1.1 تمهيد

أولت الكثير من الدول النامية والمتقدمة قدراً كبيراً من الاهتمام بالجانب الخدمي باعتباره من المؤشرات الحيوية في المجتمع، إذ أن تقدم الإنسان ورفاهيته رهين بكفاية وكفاءة وتكامل هذه الخدمات طبقاً لسياسة تخطيط الدولة، وعلى وجه التحديد تمثل الخدمات كالصحة والتعليم ومياه الشرب والكهرباء في المناطق الريفية ضرورة ملحة لهيئة السكان في تلك المناطق صحياً ونفسياً للقيام بنشاطاتهم المختلفة. كما أن توافر وعدالة توزيع الخدمات ما بين المناطق الحضرية والريفية يمهّد إلى استقرار إنسان الريف ويقلل من فرص الهجرة أو الانتقال إلى المدينة طلباً لهذه الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى اكتظاظ المدن وبالتالي الضغط على هذه الخدمات وغيرها من مشكلات الهجرة.

#### 2.1 : مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

1. ما هي أسباب التفاوت في توزيع خدمات الكهرباء بين المناطق الحضرية والريفية؟
2. هل يتمثل سبب هذا التركيز في السياسات التنموية الحكومية المنحازة للمناطق الحضرية؟ وببني على ذلك عدد من الأسئلة الفرعية هي:

- هل هنالك منظور شمولي للتنمية الخدمية بين مختلف المناطق الحضرية والريفية بالولاية؟
- هل يوجد منظور متكامل (Integrated Perspective) تستغل فيه موارد الولاية والمحليات وتوظيفها التوظيف الأمثل؟ مع الأخذ في الاعتبار الانسجام والعلاقة التبادلية البناءة بين الريف والحضر؟

#### 3.1: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. الوقوف على التوزيع المكاني لخدمات الكهرباء بين القطاعات الحضرية و المناطق الريفية بولاية الخرطوم(2012-2015).
2. الإلمام بالمشكلات التي تقف عائقاً دون إمداد المناطق الريفية بخدمة الكهرباء.
3. تقديم مقترحات تضمن شمولية وعدالة توزيع خدمات الكهرباء.

#### 4.1 منهجية الدراسة:

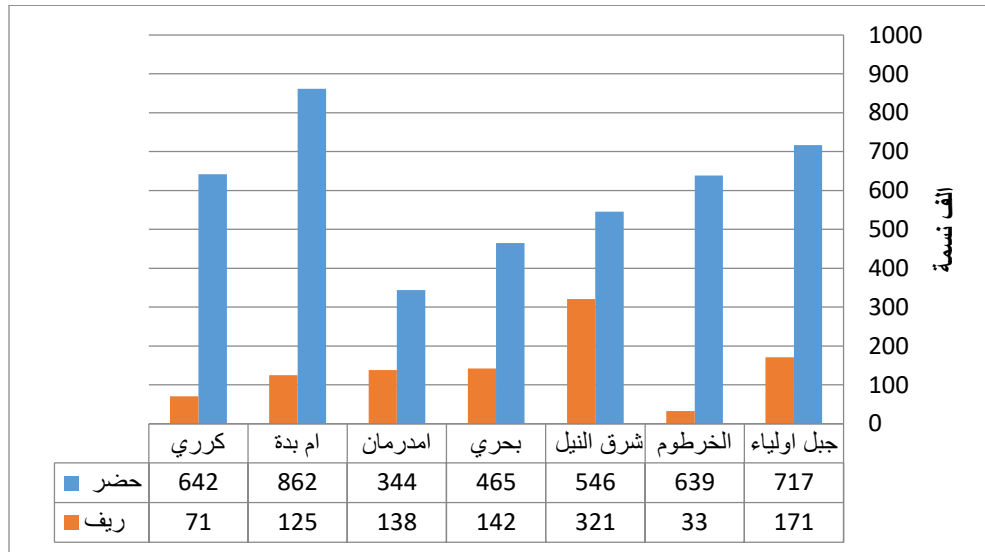
أتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم الحاضر وتشخيص الواقع وأسبابه. (العساف، 2000م). تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في البيانات والمعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لخدمات الكهرباء لعدد ونسب المستفيدين من هذه الخدمات في القطاعين الحضري والريفي بولاية الخرطوم(2012-2015).



**EDITORIAL**

من الشكل (1) يتضح أن هنالك تبايناً واسعاً في عدد ونسب سكان الريف الى سكان الحضر على مستوى محليات الولاية المختلفة، حيث مثلت شرق النيل أعلى النسب وهي 58,93%، تليها محلية ام درمان 48,90% ومن ثم تأتي محلية بحري بنسبة بلغت 30,64% وكذا بقية المحليات.

شكل (1): توزيع السكان بمحليات ولاية الخرطوم حسب نمط المعيشة (الحضر-الريف)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- تعداد 2008 ولاية الخرطوم

## 2: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة :

### 1.2: الإطار المفاهيمي:

هنالك بعض التعريفات للمفاهيم الأساسية لهذه الدراسة يجب التطرق لها، وبما أن الدراسة تتعلق بالتفاوت المكاني بين الريف والحضر أذن لابد من التفريق ما بين مفهومي "الريف" و"الحضر". اشتملت الأدبيات على العديد من المفاهيم الخاصة. فعلى سبيل المثال وضعت منظمة الأمم المتحدة معيار كمي للتمييز بين المناطق الريفية والحضرية، فعرفت الحضر بأنها المحليات التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة. بينما عرفت الريف بالمحليات التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة. هذا التعريف أغفل معايير أخرى كجودة وكمية يمكن أن يكون لها تأثير فعال ورئيسي في إيجاد تعريف عام وموحد للحضر والريف. هذا وعلى مستوى الدول فقد أعتمد بعضها على المعيار الكمي- مع اختلاف عدد السكان في الريف والحضر-

**EDITORIAL**

وأخرى استندت على خصائص إضافية أخرى مثل الكثافة السكانية تجانس السكان أو تباينهم، النشاط الاقتصادي الممارس، ومساحة اليابس والأرض الزراعية.

نجد أن معظم التعريفات تتفق على أن الريف هو تلك المناطق التي تقل فيها الكثافة السكانية عن 200 شخص في الكيلومتر المربع والتي يعمل غالبية أهلها في الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بينما تتميز المناطق الحضرية في أنها مناطق كثيفة السكان والمباني ويرتبط معظم أهلها بالأعمال الحضرية Urban jobs

هنالك أيضا مفهوم آخر هو مفهوم الخدمات والذي يتسع ليشتمل على نوعين من الخدمات هما:

1. الخدمات الإنتاجية: وتتمثل في التسهيلات المتوفرة للمؤسسات الاقتصادية الموجهة لعمليات الإنتاج والتي تضمن

كفاءة العملية الإنتاجية.

2. الخدمات الاجتماعية: وتوجه إلى أفراد المجتمع في الأحياء والمناطق السكنية كالخدمات

التعليمية والصحية وشبكات المياه والكهرباء بالإضافة إلى الخدمات الترويحية .

**2.2:الخدمات وعلم الجغرافيا:**

هذه الدراسة تشغل الحيز المشترك ما بين جغرافية التنمية وجغرافية الخدمات حيث أنها تتعلق بالأولى من ناحية بالفوارق التنموية وعدم التوازن في توزيع الخدمات وكفائتها بين المناطق الحضرية والريفية. كما أنها تتناول الوضع الراهن لخدمات الكهرباء. جغرافية الخدمات هي إحدى الفروع الجغرافية التطبيقية الجديدة، التي ظهرت كاهتمام فكري وتطبيقي، للتعامل مع الاحتياجات المباشرة للمجتمع في الريف والحضر، وتشغل مساحة بينية بين الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية العمران الحضري والريفي وعلاقاته مع الفروع الجغرافية الأخرى.

**3.2: نظريات في التفاوت المكاني للخدمات ما بين الحضر والريف:**

أصبحت اللامساواة المكانية والتنمية الإقليمية موضوعات ذات أهمية بارزة في العلم الإقليمي، وهي ليست بعيدة عن الحقيقة التي تقول بأن الاختلافات والفروق بين الأقاليم هي من الأسباب الكبرى التي أضافت إلى التفكير العلمي في موضوع عدم الانتظام المكاني وما يتصل به من مشكلات. و كعلم مكاني بما يتضمنه ذلك العلم أو المكان من توزيعات واختلافات وائتلافات مكانية ناتجة عن التفاعل المكاني.

الجغرافيا هي أقدر العلوم على إعطاء وصف دقيق مصحوب بتفسير منظم وعقلاني للخصائص المتغيرة لسطح الأرض ولذلك فهي أقدر العلوم أيضا على تحديد وتفسير مواقع ومظاهر اللامساواة الإقليمية فيما يتعلق بخصائص التنمية، كالتفاوتات المكانية في توزيع الموارد الاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية. وتتراوح مستويات اهتمام جغرافية التنمية بالموضوع الواحد ما بين إقليم أو منطقة أو دولة معينة من ناحية، والعالم ككل من ناحية أخرى من المستوى القروي إلى المستوى القاري

(2008 Kim, Folmer, 1979, Friedmann 1972) ومثال ذلك موضوع أو مفهوم:القلب/الهامش

The Core Periphery Concept أو المركز/الحد الخارجي، والذي يمثل أحد أهم جوانب الأبعاد المكانية للتنمية؛ لاهتمامه بالتفاوتات المكاني في توزيع مستويات هذه التنمية، فهذا المفهوم يمكن تفسير التفاوت المكاني في مستويات التنمية في دولة

**EDITORIAL**

ما، أو في أحد أقاليم هذه الدولة. هذا ولفائدة التأطير النظري للدراسة نذكر بعضاً من النظريات التي تناولت الموضوع (الزوكة، 1984، عبد العال، 1990).

**أولاً: نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: Causation Round Cumulative Circular**

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال MYRDAL GONER وتقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز center والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهوامش periphery والذي تمثله الأرياف. غير أن هذه النظرية لا تتوافق مع حالة المناطق الريفية بولاية الخرطوم وذلك لضعف التأثير التنموي الحضري على الأرياف.

**ثانياً: نظرية القلب والأطراف periphery-Core: وضعها فريدمان Friedman**

الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

- القلب coré وهو المنطقة الحضرية الرئيسية وقطب أو مركز النمو.
- الأطراف periphery و هي مناطق الظهر hinterland أو المناطق الهامشية. والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك طور نموذجاً من أربع مراحل رئيسية هي:

- أ- مرحلة النمط المكاني المستقل، وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المركز المبعثرة والمعزولة عن بعضها.
  - ب- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزاً أو قطبا رئيساً على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.
  - ج- مرحلة المراكز الفرعية، و في هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.
  - د- مرحلة الهرمية، حيث تؤدي العلاقة بين أطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينها مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني .
- أكد فريدمان أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة من خلالها يتم النمو. هذه النظرية يمكن أن تفسر العلاقة التنموية غير المتوازنة بين ولاية الخرطوم وأريافها.

**ثالثاً: نظرية التحيز الحضري Bias Urban: وضعها ميخائيل لبتون M.Lipton**

حاول من خلالها الإجابة على السؤال: لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ فليببتون في نظريته التحيز الحضري حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية (عبد العال 1990). يرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صراعاً بين سكان الريف وسكان المدينة

**EDITORIAL**

والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول: بأن رصد الموارد داخل كلاً من المدينة والقرية وبينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم هذا يقودنا بدوره إلى القول: "أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول دون وتعيق تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال". هذه النظرية تناسب تماما التفاوت في التنمية ما بين حاضرة الولاية وأريافها وبالتالي تعكس الوضع الراهن عدم العدالة في توزيع وكفاءة وكفاية خدمات الكهرباء بسبب السياسات التنموية المنحازة.

**4.2: الخدمات ودستور ولاية الخرطوم:**

جاء في دستور ولاية الخرطوم الانتقالي للعام 2006 في الباب السابع من دستور الولاية المادة 110(3): ما يلي "يتم تخصيص وتوزيع موارد الولاية على أساس أن لكل محليات الولاية الحق في التنمية ولضمان ترقية نمط حياة المواطنين وكرامتهم وأحوالهم المعيشية دون تمييز". وأيضاً المادة 110(4)، التي تنص بأن "تتولى الولاية الارتقاء بالريف والمناطق التي تحتاج لرفع معدل مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومستوى الخدمات العامة فيها وتسعى لبناء القدرات المحلية، المؤسسية، البشرية والاقتصادية". وكذلك المادة 110(5) والتي تقر بأن "يتم تطوير البنى التحتية والموارد البشرية والتنموية الاقتصادية المستدامة... الخ." من هذه النصوص يُفهم أن توزيع الموارد الولائية يجب أن يتم دون تمييز. ولاشك أن خدمات الكهرباء تعتبر من المتطلبات الأساسية للارتقاء بالريف.

**3: المناقشة والتحليل:****1.3 خدمات الكهرباء بمحليات ولاية الخرطوم:**

الكهرباء واحدة من الخدمات الأساسية لترقية الحياة وإحداث التغيير على كافة المجالات. هذه الخدمة تُدار على المستوى الاتحادي بتنسيق مع المستوى الولائي و يتبع جميع العاملين لشركات اتحادية لها كامل الولاء لوزارة الموارد المائية والكهرباء وبالتالي فإن تعامل المحليات معها يتم بقدر محدود والذي لا يتعدى الدعم لبعض المشروعات التي يبتدئها الأهالي. ولشركة الكهرباء مكاتب فرعية بالمحليات ولكنها لا تتطابق مع التقسيم الجغرافي للوحدات الإدارية، فقد ارتفع عدد المشتركين في عام 2015م إلى 818,432 مشترك (الشركة السودانية للكهرباء، 2014)، ولم تتمكن من الحصول على إحصاءات دقيقة بتوزيعات المستهلكين على مستوى الوحدات الإدارية الجديدة، فتقارير الكهرباء لا تقدم دلالات واضحة أو إجابات لكثير من التساؤلات وعلى سبيل المثال نجد في تقاريرهم إيراد عدد القرى 212، و لكن عدد القرى غير المستفيدة لا يظهر في هذه التقارير.

نجد أن الهدف الاستراتيجي للشركة السودانية للكهرباء بأن يظل التيار الكهربائي مستمراً ويغطي مدن وقرى الولاية (الشركة السودانية للكهرباء، 2014) غير أن 51,3% من سكان القرى لا يحظون بتيار الكهرباء وأن إدخال الكهرباء مثل المياه لا يتم بموجب خطة حكومية بقدر ما يتم بمبادرة الأهالي. كما يُعاني سكان الأطراف والريف صعوبات عدة في إدخال التيار الكهربائي ويبادرون في ابتكار مشروعات لتوصيل الكهرباء إلى مساكنهم وقراهم حيث يقومون بسداد تكلفة الأعمدة والتوصيلات والعداد ويوقعون على عقود إذعان لسداد هذه التكلفة الباهظة والتي تستمر لفترة ثلاثة أعوام بأقساط تبلغ

## EDITORIAL

200 جنيه في الشهر بخلاف قيمة استهلاك الكهرباء وإيجار العداد الذي قاموا بدفع قيمته بدءاً. وإذا ما أخذنا في الاعتبار تناثر المساكن الريفية والأحياء الطرفية نجد أن مد الخطوط يُضاعف التكلفة أو يعيق إدخال الكهرباء ويحرم المواطنين منها. أما بالنسبة للقطاع السكني ووفق المعلومات الواردة من الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء فإن عدد المشتركين ارتفع من 781,234 عام 2014 إلى 818,432 في عام 2015 بنسبة نمو بلغت 5% (الشركة السودانية للكهرباء، 2014). ومن هذه الإحصائية نجد التقارب في عدد المستهلكين أو المشتركين بين مرفقي المياه والكهرباء إذ أن إدارة المياه باتخاذها قرار تحصيل تعرفه المياه ربطت أعداد المستهلكين لتقليل كلفة التحصيل التي كانت تتولاها شركات بغض النظر عن العدد الحقيقي للمستهلكين. غير أنه لم تتوافر إحصاءات دقيقة عن المستهلكين على مستوى المحليات بتقسيماتها الجديدة وبالتالي يكون من الصعب جداً خلال هذه الدراسة رفع متوسطات عن الاستهلاك الشهري للمستهلكين في البيئات السكنية والقطاعات. في الجدول (1) تم الجمع بين المستفيدين من القطاعات السكنية والقطاعات الاقتصادية الحكومية، ومن ناحية أخرى يشير الجدول (1) إلى أن عدد القرى المستفيدة من خدمات الكهرباء (212) قرية في عام 2012 ولكن لم يُفد بالعدد الكلي للقرى وماهي نسبة التغطية لعدد القرى. كما أن هناك سؤال يدور حول المواقع الحضرية التي قفزت من 7 إلى 10 هل هي المحليات أم مواقع جديدة؟.

جدول (1): نسبة الزيادة في خدمة الكهرباء في الحضر والريف خلال الأعوام 2012 – 2014 م

عدد القرى التي بها خدمات كهرباء			المواقع الحضرية التي بها خدمات كهرباء			البيان
2014	2013	2012	2014	2013	2012	العام
264	260	212	10	9	7	العدد بالولاية
%25	%23	-	%43	%29	-	الزيادة السنوية

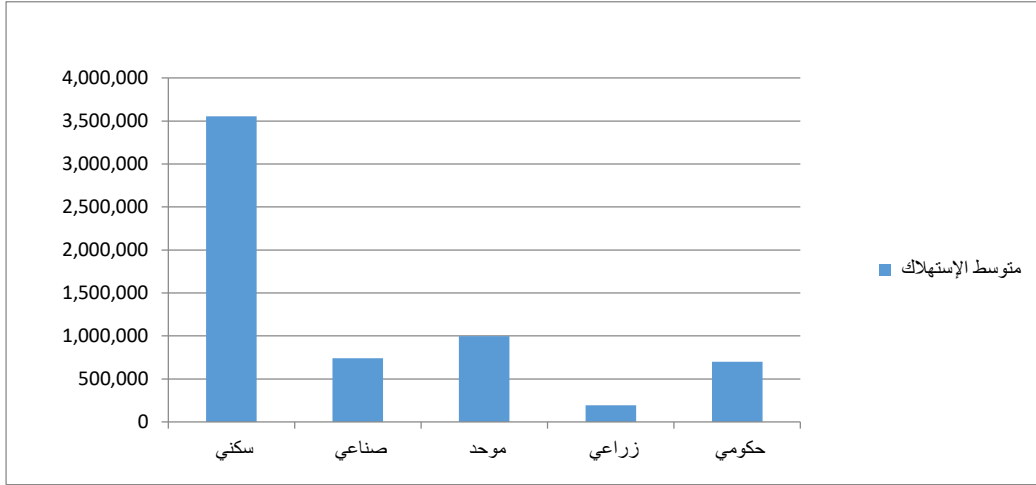
المصدر: تقارير الشركة السودانية للكهرباء – وزارة البنى التحتية

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

ارتفعت المواقع الحضرية بالولاية (المحليات) التي تتمتع بخدمات الكهرباء من 7 إلى 10 محليات. بينما زادت القرى التي أدخلت فيها الخدمة من 212 في عام 2012 إلى 264 قرية في 2014 بنسبة زيادة بلغت 24.5%. بأجراء مقارنة إحصائية في نسبة امداد خدمات الكهرباء للعامين 2013 و 2014 ما بين المناطق الحضرية والريفية فإن الزيادة قفزت من 29% إلى 43% (14%) في الأولي بينما ارتفعت نسبة الزيادة من 23% إلى 25% (أي 2% فقط).

شكل (2): متوسط استهلاك الكهرباء بالميجاواط بولاية الخرطوم للعام 2015 م

## EDITORIAL



المصدر: الشركة السودانية للكهرباء 2015

كما يجب أن نشير هنا إلى أن خدمات الكهرباء مثل المياه تتم بمبادرات أهلية وليس بموجب خطة حكومية موجهة محددة المؤشرات والبرامج.

الشكل (2) يعكس بوضوح أن استهلاك الأنشطة الحضرية يُمثل 96,3% من الطاقة الكهربائية المستخدمة بينما بلغ استهلاك الكهرباء في القطاع الزراعي 193,000 ميغاواط من إجمالي استهلاك يُمثل 5,184,000 ميغاواط أي بنسبة 3,7% فقط ويتجم ذلك أن الريف يُحرم من تكثيف الإنتاج الزراعي الحيواني وتحسين حياة الفقراء وتقليل المنتجات الحقلية لأهل الحضر. كما أن التفاوت المكاني في أمداد خدمة الكهرباء يتضح جلياً عند مقارنة الجدول (2) والشكل (2) اللذان يوضحان موقف تنفيذ أمداد مشروعات الكهرباء والإنارة على حسب محليات الولاية بالكيلومتر في العام 2013. فقد بلغ إجمالي الكيلومترات المستهدفة 229,500 كلم بينما تم تنفيذ 66,18 كلم فقط بنسبة 27,9% فقط. وقد عزا التقرير ضعف التنفيذ لعدم توفر التمويل الكافي للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الولاية والبلاد عموماً. ولكن إذا أمعنا النظر فنجد أن هنالك تفاوتاً معيباً فقد نالت محلية الخرطوم (محلية حضرية) 88% كأعلى نسبة تليها محليات أمبدة، شرق النيل، بحري وأم درمان بنسب 26%، 22,5%، 17% و 14% على التوالي. غير أن الأدهى والأمر أن محليتي كرري وجبل أولياء كان نصيبهما صفر من الإمداد وهما المحليتان ذات الأغلبية الريفية.

جدول (2): مشروعات الكهرباء والإنارة حسب محليات الولاية في العام 2013 (بالكم)

المحلية	المنفذ (كم)	المستهدف (كم)	% التنفيذ
الخرطوم	37,225	42,500	88
جبل أولياء	0	36,000	0
شرق النيل	6,95	28,000	22,5
بحري	7,985	45,500	17
أم درمان	2,9	21,500	14
أم بده	9,12	35,500	26

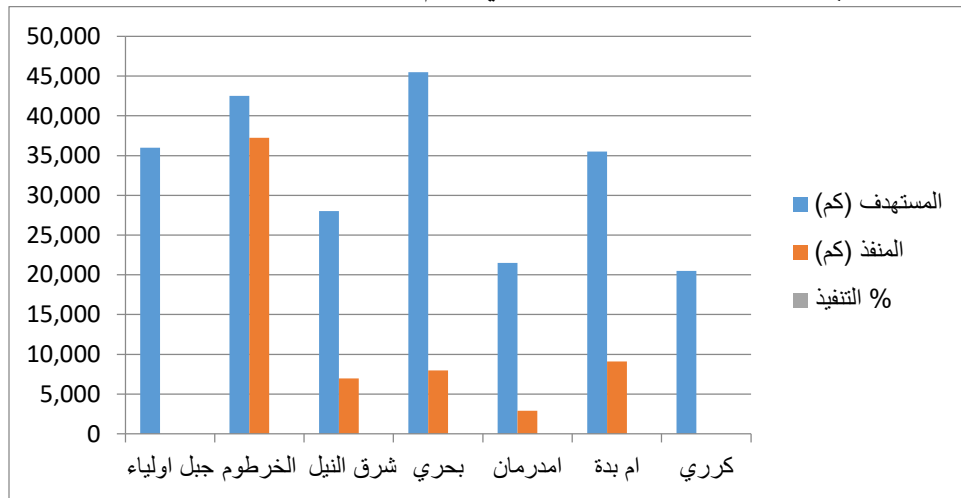
## EDITORIAL

كرري	20,500	0	0
الإجمالي	229,500	64,18	%27,9

المصدر: التقرير الاستراتيجي السنوي لولاية الخرطوم 2013

ولمزيد من التمعن في التحليل يمكننا إعادة قراءة الجدول (2) بإيجاد نصيب كل من المحليات من عدد ونسبة الكيلومترات المنفذة لمشروعات الكهرباء والإنارة لنفس العام 2013 (جدول 3). ويتضح هذا جليا أن محلية الخرطوم قد نالت نصيب الأسد بنسبة 58% تليها محلية أم بدة بنسبة تقل كثيراً بنسبة بلغت 14,3% وبنسبة أقل لبقية المحليات. هذا يؤكد التفاوت الكبير والخلل في التوزيع الجغرافي لخدمات الكهرباء بين المناطق الحضرية والريفية.

شكل (3): مشروعات الكهرباء والإنارة حسب محليات الولاية في العام 2013



المصدر: التقرير الاستراتيجي السنوي لولاية الخرطوم 2013

كما أن لنا أن نتصور إلى أي مدى تتباعد المسافة بين الريف والحضر في الاستفادة من الطاقة الكهربائية ، وهذا يشير أيضاً إلى مؤشرات أخرى يجب البحث فيها على معدلات الفقر الريفي والبرامج والمجهودات المبذولة لترقية الحياة في الريف بما في ذلك توفير الطاقة للقطاع الزراعي وتحويله من التقليدية إلى الحداثة وتكثيف الإنتاج الزراعي الحيواني وتحسين حياة فقراء الريف وفي نفس الوقت توفير منتجات الريف لتحسين الغذاء للسكان ككل وإيجاد وظائف جديدة في الريف.

جدول (3): نسبة التوزيع الجغرافي لمشروعات الكهرباء والإنارة بالمحليات في العام 2013

المحلية	المنفذ (كم)	% التنفيذ
الخرطوم	37,225	58
جبل أولياء	0	0
شرق النيل	6,95	10,8
بحري	7,985	12,4
أم درمان	2,9	4,5
أم بده	9,12	14,3

## EDITORIAL

كروي	0	0
الإجمالي	64,18	%100

المصدر: التقرير الاستراتيجي السنوي لولاية الخرطوم 2013

أيضا يتضح هذا التفاوت على مستوى الاستهلاك الشهري للأسر في كل من المناطق الريفية الحضرية ، فتراوحت المتوسطات بين 150 كيلو واط في المناطق القروية والتي تختلف تماماً عن الاستهلاك في المراكز الحضرية التي يزيد متوسط الاستهلاك فيها عن 300 كيلو واط. تضافرت في ذلك عدة عوامل أهمها أن أهل الريف والمناطق الطرفية بطبيعة حالهم ونظم السكن يعتمدون على التهوية الطبيعية واستغلال الحوش كما أنه تقل لديهم الأجهزة الكهربائية الحديثة الخاصة بالتبريد والاستخدامات الحضرية، ولعل هذا الموضوع يتطلب بحثاً أكثر عمقاً فيما يتعلق باقتصاديات استخدامات الطاقة في القطاعات السكنية.

## 3: نتائج الدراسة:

من خلال الوقائع والسرد أعلاه توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. أن إدخال خدمة الكهرباء يتطلب مجهوداً مالياً إضافياً الى ارتفاع تكلفتها ويتمثل ذلك في أن أعمدة الكهرباء وكل المدخلات المتعلقة بإدخال التيار الكهربائي تعتبر ملكاً لشركة الكهرباء ويشمل ذلك الأعمدة ، العدادات والأسلاك. إلا أن الممارسة التي تتم يمكن وضعها في النقاط التالية:

- أن المواطن يتعاقد مع الشركة ويقوم بسداد مبلغ بقيمة العداد (والذي هو ملك للشركة) وفي حالة الأحياء المخططة حديثاً يكون على المواطن سداد قيمة العمود أو الأعمدة إلى المنزل .
- وفي حالة عدم تمكن مواطن واحد من تسديد قيمة الأعمدة يقوم عدد من المواطنين بسداد القيمة وفي بعض الأحيان يتم تقسيط قيمة الأعمدة عليهم لحين الانتهاء من سداد قيمتها..
- تُخصم من المواطن وبصفة مستديمة قيمة إيجار عداد الكهرباء سواء أستخدم الكهرباء أم لم يستخدمها.

2. أتضح من تجربة ولاية الخرطوم أن (المستهلك المتوقع) مطالب بعقد إذعان لسداد تكلفة البنى التحتية وهي مبالغ قابلة للزيادة سنوياً مع تراجع قيمة العملة الوطنية وبما أن فقراء المدن والأرياف يُمثلون الطبقة الهشة فإن آمالهم في إدخال هذه الخدمة تراجع وقد يعرضون عن ذلك بتقاسم التيار الكهربائي مع الجيران الأحسن حالاً وفي هذه الحالة تكون عليهم التزامات سداد تكلفة الفاتورة المتصاعدة أو الاستخدام في حدود ضيقة للإنارة فقط وترتفع تكلفة الطبخ اليومي والاستخدامات المنزلية الأخرى المرتبطة بالكهرباء..

3. عدم وضوح الرؤيا الاستراتيجية وترجمتها إلى رسالة وسياسات وأهداف ومشروعات قابلة للنفاذ يجعل بعض الجهات تتفرد بالقرارات والتي تؤثر مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية والريفية خاصة ومنها عدم تبني سياسات محاربة الفقر ودعم الفقراء .

Lack of o-poor policies

**EDITORIAL**

4. المنظور الخاص بإدارة هيئات مثل شركة الكهرباء كمؤسسات ربحية أكثر منها مؤسسات خدمية واقتصادية في آن واحد باعتبار أنها واحد من العناصر الداعمة أو المثبطة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا توجد معادلة توفق بين عديد العناصر المتشابكة والمتداخلة للخروج بمبادرات ذكية توظف الخدمات والسلع العامة التوظيف الأمثل.

5. انكماش دور المحليات فيما ورد من اختصاصات بصورة حرفية فبالرغم من أن قانون الحكم المحلي لم يرد فيه نص صريح على دور المحليات في توفير الكهرباء إلا أننا نجد في جدول اختصاصات المحليات في نفس القانون ما يلي "العمل على تخفيف وطأة الفقر بإنتاج مناهج التنمية بالمشاركة التي تستهض المجتمعات المحلية والعمل على إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي وتطبيق أساليب تنمية المجتمع ورفاهيته لتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية المستدامة"

6. تشتت السكن الريفي وتباعد المساكن يضاعف من تكلفة البنى التحتية وتظل مشكلة تناثر المساكن مرتبطة مع جميع الخدمات وبالتالي فإن التباطؤ في إعادة تخطيط القرى وعدم تكييف استخدامات الأرض بالطريقة المثلى يقلل من فرص النمو الاقتصادي ويؤثر سلباً في الاستخدام الأمثل لموارد بكر كان من الممكن توجيهها لرفع الإنتاجية .

7. هناك رابطة وثيقة بين الإمداد الكهربائي والمائي واستمراريتهاما فالكهرباء تضمن استمرارية أكثر من مصادر الطاقة الصادرة من مولدات الديزل التي تعمل لساعات محدودة كما أن استخدام طاقه ذات طبيعة استمرارية يساعد في المحافظة على المنتجات الحيوانية والبستانية سريعة التلف ويشجع صغار المنتجين على الدخول للصناعات الريفية الصغيرة وبالعكس نجد أن عدم وجود الكهرباء لا يقدم البيئة الملائمة للمنتجات الريفية.

**4. الخاتمة:**

من خلال التحليل أعلاه وواقع التوزيع الجغرافي لخدمات الكهرباء بين القطاعين الحضري والريفي نخلص إلى التالي:

1. إن هنالك تفاوتاً مكانياً في توزيع خدمات الكهرباء بين المناطق الحضرية والأرياف يتمثل في تركيز هذه الخدمات في المدن وذلك بفعل السياسات التنموية الحكومية المنحازة التي المتمثلة في قصور في المنظور الشمولي للتنمية الخدمية بين مختلف القطاعات الحضرية و الريفية بالولاية. بالإضافة الى عدم استغلال موارد الولاية والمحليات و توظيفها التوظيف الأمثل من خلال منظور متكامل (Integrated Perspective) يأخذ في الاعتبار الانسجام و العلاقة التبادلية البناءة بين الريف و الحضر.
2. أن التخطيط الاستراتيجي لإيجاد تنمية مستدامة من خلال الخدمات لا يزال في مرحلة جنينية والربط بين الأشياء من أجل رؤية متكاملة غير متوفر في خدمة الكهرباء إذ أن الجميع يعملون في انعزال عن الآخرين .

## EDITORIAL

3. عدم توفر وتبادل المعلومات يؤدي إلى بيئة صالحة للنظر إلى المستقبل بتحدياته وبالتالي فإن توفير وتبادل المعلومات ضرورة لإنجاح أية مشروعات مستقبلية في شكل شراكة عريضة بين مختلف الفرقاء..
4. أن تنمية سكان الريف مرتبطة بسبل كسب عيشهم والكهرباء للريف تعني الكهرباء للسكن والحقل في آن واحد وجسر الهوة بين القطاع الريفي تتطلب القيام بالبحوث والدراسات المتعمقة والجدادة للاستثمار الأمثل لإنسان وموارد الريف وربط ذلك بالحفاظ على البيئة.
5. أن الانتشار النسبي لخدمات الكهرباء في الريف كان بمبادرة المجتمعات المحلية التي تكابد لإيجاد واقع أحسن وأنه حان الوقت للالتفات أكثر لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص.

### 5. التوصيات:

#### 1.5: توصيات في مجال خدمات الكهرباء:

1. إلا ينظر إلى مد خدمات الكهرباء إلى قطاع الريف من باب توفير تلك الخدمة للترفيه والاستهلاك المنزلي، بل يعني أمداد الكهرباء إلى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وبالتالي فإن التحول إلى استخدام الكهرباء في الري والحظائر يعني المزيد من المنتجات النباتية والحيوانية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نمط حياة المواطنين بالقطاعين الريفي والحضري لأن الريف يمثل شريان حياة المدينة.
2. أن يكون هناك نوع من الشراكة على المستوى المحلي في توجيه سياسات و برامج مد الكهرباء و تمثيل للشركاء في لجان موجهة.
3. ألا ينظر إلى شركة الكهرباء كمؤسسة ربحية أولاً بل ينظر إليها كوكالة لتقديم الخدمات في المقام الأول وأن توفر في الربحية المردود الاقتصادي والأثر في التحول الاقتصادي للمجتمعات المحلية وحسابه من خلال مواطن مساهم في ارتقاء الدخل القومي.
4. أن يكون للمحليات والمستفيدين من الخدمة دوراً في توجيه سياسات توزيع الكهرباء على مستوى المحليات و الوحدات الإدارية و إدراج برامج كهرباء الريف ضمن خطتها الإستراتيجية و برامجها في محاربة الفقر ودعم صغار المنتجين ورفاهية المجتمعات المحلية.
5. إيجاد آلية لمتابعة تغطية الخدمة واستمراريتها واستخدام مؤشرات خاصة لقياس وتغطية كهرباء الريف من ناحية الكمية والكيف.

#### 1.5 توصيات عامة:

1. ضرورة للالتزام بما ورد في الدستور من حقوق المواطنة و توزيع الموارد و تحسين حياة الناس و معيشتهم لذلك فإنه من الواجب انتهاج سياسات لدعم الشرائح الفقيرة.

## EDITORIAL

2. ضرورة للتخلص من النظرة التقليدية للريف إلى أنه غير قادر على تقديم إيرادات ولا يساهم بقوة في الاقتصاد المحلي والحقيقة هي أن الريف أرض عذراء وموارد كامنة لم تفجر بعد والريف فرص لا يجب أن تهدر، ولعل المفاتيح الأساسية تكمن في كسر احتكار السلطة وجعل الريف تابع للمدينة والفكاك من القيادات التقليدية التي تعزف على أوتار مصالحها الخاصة والبحث عن الممثلين الحقيقيين للريف لاستلهاام الرؤى الصائبة التابعة من رحم المعاناة والتعبير عن أمنيات مشروعة لحياة كريمة ومشروعات قابلة للحياة والاستمرارية.
3. تخصيص جزء مقدر من ميزانية ولاية الخرطوم ولسنوات قادمة لصالح تنمية وتطوير الخدمات المختلفة بالمناطق الريفية وخاصة النائية منها.
4. ألا تكون معالجات الإمداد لخدمات الكهرباء متجزئة (قطاع ريفي وقطاع حضري) وإنما من منظور واحد لإقليم واحد تُراعى فيه العوامل الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية لأجل تنمية مستدامة .
5. ابتداء المستويات الخاصة بتخطيط القرى ومعالجة السكن العشوائي ولكن ليس من خلال المنظور التقليدي الذي يركز على منح القطع السكنية أو إعادة تخطيطها بفتح الطرق وإنما بمنظور جديد يأخذ في الاعتبار استخدامات السكن الريفي مرتبطاً بالثقافة الريفية والتعامل مع الاستخدامات الأخرى في المراعي والزراعة وغيرها من تقنيات الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل على تجميع القرى لتركيز الخدمات الأساسية التي من ضمنها الكهرباء .

## EDITORIAL

### المراجع باللغة العربية:

الفتاح، أحمد عبد الرحمن. 2016. تقييم أوضاع الخدمات الأساسية وأثرها على التنمية المحلية بأرياف وحضر ولاية الخرطوم. مؤتمر تنمية وتطوير الوحدات الريفية. وزارة الحكم المحلي. ولاية الخرطوم

العساف، صالح. 1996. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: العبيكان م.

الزوكة، محمد خميس 1984 التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ط4 دار الجامعات المصرية الإسكندرية .

عبد العال، احمد محمد جغرافية التنمية مفهومها وأبعادهها مجلة كلية الآداب جامعة المنيا المجلد 9. 1990.

دستور السودان الانتقالي لعام 2005.

دستور ولاية الخرطوم لعام 2006.

قانون الحكم المحلي لعام 2007.

المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي ولاية الخرطوم. التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2014

الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء المحدودة: تقارير (2014-2015-2016).

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. European Union. April 2009. Promoting Sustainable urban Development in Europe: Achievements and Opportunities. European Communities. Brussels.
2. Kim .Sukoo .2008 ,Spatial Inequality and Economic Development: Theories, Facts, and Policies Working Paper No. 16 .World Bank. Washington
3. Folmer H., and Oosterhaven ,J., Spatial Inequality and Regional Development, in :Folmer H., and Oosterhaven ,J., eds., Spatial Inequality and Regional Development ,Martinus Nijhoff Publishing, Boston, 1979.

## ***EDITORIAL***

4. Friedmann, J., a General Theory of Polarized Development, in: Hansen N., M., ed., Growth Centers in Regional Economic Development, The Free Press, New York, .1972